

ملخص تنفيذي

ملخص لأهم التطورات...

إيماناً من وزارة المالية باتاحة قنوات للتواصل المباشر مع المواطنين وإشراكهم في صياغة السياسات الإقتصادية للدولة وتحديد أولوياتهم من الإنفاق العام فقد حرصت الوزارة منذ العامين الماضين بإجراء حوارات مجتمعية مستمرة ودائمة مع كافة أطياف المجتمع من منظمات أهلية ومؤسسات القطاع الخاص والأحزاب السياسية وذلك عند إصدار أية تقارير تتضمن توجهات السياسة المالية للدولة، ويأتي على رأس تلك الإصدارات؛ "موازنة المواطن"، و"البيان المالي التمهيدي". كما قامت وزارة المالية مؤخراً في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٦ بإطلاق الإصدار السنوي الثالث من موازنة المواطن بعنوان "حقك تعرف موازنة بلدك" لتُعرف المواطن البسيط بأهم ملامح موازنة العام المالي الحالي ٢٠١٧/٢٠١٦ وتلقى الضوء على السياسات المالية المخطط تنفيذها على المدى المتوسط والطويل باعتبار الموازنة العامة للدولة حق أصيل للمواطن لتلبية احتياجاته وتوفير مستقبل أفضل لأولاده. وقد تم إتاحة كتيب موازنة المواطن على الموقع الإلكتروني للوزارة www.mof.gov.eg، بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني التفاعلي www.budget.gov.eg.

حيث تتضمن أهم توجهات السياسة المالية للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ العمل على تطبيق برنامج إقتصادي شامل لتحقيق التنمية المستدامة ومرتكزاته تحقيق؛ نمو، وتشغيل، وحماية إجتماعية. أما بالنسبة لأهم ملامح تقديرات الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ فتبلغ تقديرات الإيرادات العامة نحو ٦٧٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٩% عن المتوقع للعام الحالي، بينما تبلغ تقديرات المصروفات العامة نحو ٩٧٥ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٠.٥%. وفي ضوء هذه التطورات يبلغ العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة نحو ٣١٩ مليار جنيه (٩.٨% من الناتج المحلي الاجمالي)، مقابل ١١.٨% عجز متوقع للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ومقارنة بعجز بلغ نحو ١١.٥% خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥.

أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالي:-

تجدر الإشارة إلى أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ لا تزال في طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الإنتهاء منها. وحول أداء المؤشرات المالية خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦/٢٠١٧ فتشير إلى تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٦٨.٥ مليار جنيه (٢.١% من الناتج المحلي) مقابل ٦٨.٣ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق (٢.٥% من الناتج المحلي). وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهي الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادي لتحقيق معدل زيادة بلغ نحو ٩.١% خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق وذلك في ضوء ارتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ١٩.٥%، فضلاً عن ارتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ٣.٥%. أما على جانب المصروفات، يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعي على رأس أولويات الحكومة حيث ارتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات بنسبة ٤.٧% لتصل إلى نحو ٨.٧ مليار جنيه، فضلاً عن ارتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنسبة كبيرة بلغت ٧٤.٩% محققاً ٥.٧ مليار

جنيه، الأمر الذي يعكس إهتمام الدولة بزيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة، بما يسهم في تحقيق تغيير إيجابي ملموس في الحياة اليومية للمواطن المصري.

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلي الإجمالي** قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٥.٧% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادي خلال التسع شهور الأولى من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٥ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٥.٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابي في معدل النمو لتسجل نحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل إسهام أعلى بمقدار ١.٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما حد الإسهام السلبي لصادف الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

ارتفع **رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ١٩.٥٩ مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٦.٥٦ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. حيث شهد شهر سبتمبر تدفقات للداخل بنحو ٣ مليار دولار منهم؛ ٢ مليار دولار كوديعة من المملكة العربية السعودية و ١ مليار دولار كدفعة أولى من قرض البنك الدولي. وجدير بالذكر أن خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ تم ورود ١ مليار دولار كوديعة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوي **للسيولة المحلية** ليحقق ١٨.٣% مسجلاً ٢١٥١.٦ مليار جنيه في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٦، مقابل ١٧.٨% (٢١١٩.٧ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ارتفاع **صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي** بنحو ٢٦.٢% ليسجل ٢٢٥٧.٧ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٦.٨% (٢٢٢٢ مليار جنيه) في يوليو ٢٠١٦، مما فاق أثر انخفاض **صافي الأصول الأجنبية**، والذي سجل قيمة بالسالب بلغت ١٠٦.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل -١٠٢.٣ مليار جنيه خلال يوليو ٢٠١٦.

على نحو آخر، إستمر **معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** في تسجيل معدل مرتفع محققاً ١٥.٥% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ (وهو أعلى معدل تم تسجيله خلال السبع سنوات السابقة) مقارنة بـ ١٤% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٧.٩% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥. وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئي في ضوء أثر فترة الأساس وإنخفاض معدل التضخم لنفس الشهر خلال العام المالي الماضي (حيث إنخفض معدل التضخم السنوي خلال شهر أغسطس ٢٠١٥ بنحو ٠.٥ نقطة مئوية مقارنة بشهر يوليو ٢٠١٥). بالإضافة إلى إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوي لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٩.٣% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٨.٤% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٨.٢% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥.

كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى في الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوي خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"**، و **"النقل والمواصلات"**، و **"الثقافة والترفيه"**، و **"الأثاث والتجهيزات"**، و **"السلع والخدمات المتنوعة"**. كما استقرت عدد من المجموعات الأخرى عند مستويات مرتفعة **"الرعاية الصحية"**، و **"التعليم"**.

وخلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، فقد انخفض متوسط معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية ليسجل نحو ١٠.٢% مقارنة بـ ١١% خلال العام المالي السابق، والذي كان قد شهد عدد من الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة في يوليو ٢٠١٤ مثل زيادة أسعار المواد البترولية والكهرباء في إطار إصلاح منظومة الدعم ورفع أسعار السجائر.

Ø قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ١١.٧٥% و ١٢.٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٢.٢٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٢.٢٥%.

Ø بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ٢٦٧٦.٩ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٦ (حوالي ٩٦.٦% من الناتج المحلي).

Ø حقق ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٢.٨ مليار دولار (-٠.٨% من الناتج المحلي)، مقابل فائض قدرة ٣.٧ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، حيث حقق الميزان الجاري عجزاً قدره ١٨.٧ مليار دولار (-٥.٥% من الناتج المحلي)، مقابل عجزاً أقل قدره ١٢.١ مليار دولار (-٣.٧% من الناتج المحلي) خلال العام المالي السابق. بينما سجل الحساب الرأسمالي والمالي صافى تدفقات للداخل بنحو ١٩.٩ مليار دولار (٥.٨% من الناتج المحلي)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بنحو ١٧.٩ مليار دولار (٥.٤% من الناتج المحلي) خلال عام المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن صافى السهو والخطأ قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٤ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢.١ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلي) خلال العام المالي السابق.

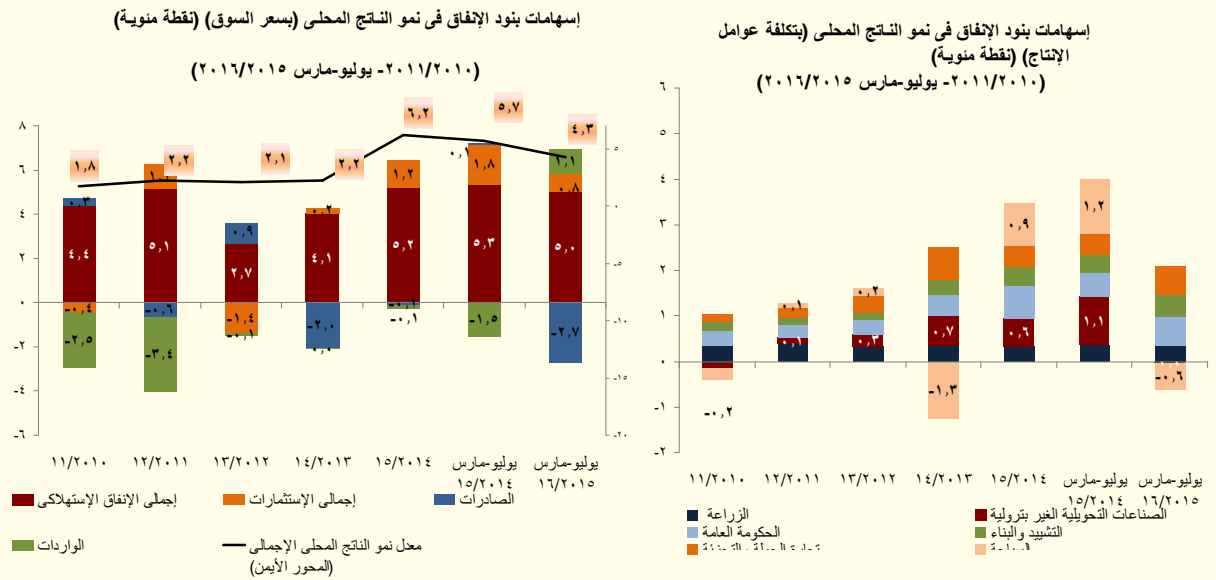
Ø معدل نمو الناتج المحلي:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بنحو ٥.٧% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادي خلال التسع شهور الأولى من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحوه نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٥.٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابي في معدل النمو لتسجل نحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل إسهام أعلى بمقدار ١.٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما حد الإسهام السلبي لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث حقق الاستهلاك الخاص خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٥.٥%، مقارنة بـ ٥.٢% نفس الفترة من العام المالي السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٣.٦% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٨.٧% نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء الإستثمارات، حيث حققت معدل نمو سنوي قدره

٥.٦% خلال التسع شهور الأولى من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل معدل نمو يقدر بـ ١٣.٨% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

على الجانب الآخر، حقق صافي الصادرات معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ١.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق الصادرات لنمو قدره -١٩.٤% (معدل مساهمة بالسالب بنحو ٢.٧ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابي بنحو ٠.١ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي السابق). بينما انخفضت الواردات بـ ٤.٩% خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، لتحقيق بذلك معدل مساهمة إيجابي بلغ ١.١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي يقدر بنحو ١.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.



أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ خمسة قطاعات، على رأسها قطاع الحكومة العامة والذي حقق معدل نمو قدره ٧.٠% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة من العام المالي السابق). وقد حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو حقيقي قدره ١١.١% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٥ نقطة مئوية خلال التسع شهور الأولى من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، كما حققت أيضاً تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو قدره ٤.٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة من العام المالي السابق). أما بخصوص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوي قدره ٣.١% (استقر إسهامه في معدل نمو الناتج المحلي عند ٠.٤ نقطة مئوية). بينما حقق قطاع الأنشطة العقارية نمواً قدره ٣.٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٤٧.٧% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة.

بينما استمر قطاع إستخراج الغاز الطبيعي في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١١.٢%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبي بنحو ٠.٧ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة بشكل سلبي قدرها ٠.٢ خلال نفس الفترة العام المالي السابق.

تطورات الأداء المالي للفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦/٢٠١٧؛

Ø

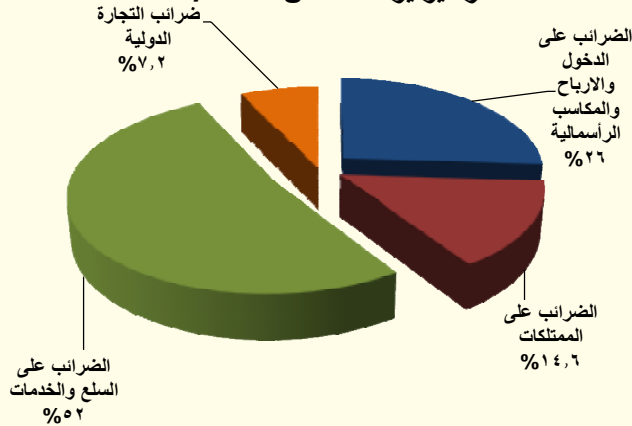
تجدر الإشارة إلى أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ لا تزال في طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الإنتهاء منها. وحول تطورات الأداء المالي للفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦/٢٠١٧، فقد شهد الأداء الضريبي تحسناً من حيث ارتفاع الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهي الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادي والتي قد ارتفعت بنحو ٩.١% وذلك في ضوء ارتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ١٩.٥% ومن مصلحة المبيعات بنحو ٣.٥%. بينما سجلت جملة المصروفات ارتفاعاً بنحو ٣.٧% لتحقق ١١٤.٥ مليار جنيه (٣.٥% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقابل ١١٠.٤ مليار جنيه (٤% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

العجز الكلي خلال يوليو- أغسطس ١٦/١٥	العجز الكلي خلال يوليو- أغسطس ١٧/١٦
٦٨.٣ مليار جنيه (٢.٥% من الناتج المحلي)	٦٨.٥ مليار جنيه (٢.١% من الناتج المحلي)
الإيرادات	الإيرادات
٤٦.٣ مليار جنيه (١.٧% من الناتج المحلي)	٤٦.٧ مليار جنيه (١.٤% من الناتج المحلي)
المصروفات	المصروفات
١١٠.٤ مليار جنيه (٤% من الناتج المحلي)	١١٤.٥ مليار جنيه (٣.٥% من الناتج المحلي)

المصدر: وزارة المالية- وحدة السياسات المالية الكلية.

§ على جانب الإيرادات،

التوزيع النسبي لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٧/٢٠١٦



شهدت جملة الإيرادات ارتفاعاً بنحو ٠.٣ مليار جنيه (بنسبة ٠.٧%) خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٧/٢٠١٦ لتسجل نحو ٤٦.٧ مليار جنيه، مقابل نحو ٤٦.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة ارتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ١.٨ مليار جنيه (بنسبة نمو ٥%) لتسجل ٣٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٣٦ مليار جنيه خلال

نفس الفترة من العام المالي السابق. وعلى نحو آخر، فقد انخفضت الإيرادات غير الضريبية بنحو ١.٥ مليار جنيه (بنسبة نمو -١٤.٣%) لتسجل نحو ٨.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ١٠.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

ويأتى تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التي تم تطبيقها منذ بداية العام المالي الماضي وإستمرت في العام المالي الحالي:

- حيث إرتفعت الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ٠.٥ مليار جنيه (بنسبة ٥.٣%) لتتحقق ١٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٩.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات، وإرتفاع المحصل من باقى الشركات).
- كما ارتفعت الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٠.٦ مليار جنيه (بنسبة ٣.١%) لتتحقق نحو ١٩.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٩.٢ مليار جنيه (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على الخدمات وإرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدمغة).
- أيضاً إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ١.٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٦.٨%) لتتحقق ٥.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.
- في حين بلغت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) نحو ٢.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة بنسبة إنخفاض ٢٢% مقابل نحو ٣.٥ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وفيما يلي شرح مفصل لأهم التطورات:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
بنحو ٠.٥ مليار جنيه (بنسبة ٥.٣%) لتتحقق ١٠ مليار جنيه (٥.٣% من الناتج المحلي).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٢٦% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك في الأساس في ضوء:

- إرتفاع المتحصلات من الضرائب على شركات الأموال بخلاف الجهات السيادية (البترو، قناة السويس، البنك المركزي) (بنحو ١ مليار جنيه) بنسبة ٢١.٤% لتتحقق ٥.٧ مليار جنيه، ومنها؛
↳ إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٠.٥ مليار جنيه) بنسبة ١٤% لتتحقق ٤ مليار جنيه وذلك في ضوء الزيادة الملحوظة في إجمالي فاتورة الاجور والمرتبات والذي إنعكس بدوره على زيادة الضرائب المستحقة عليها.
- ↳ إرتفاع الضرائب من النشاط التجارى والصناعى (بنحو ٠.٢ مليار جنيه) بنسبة ٢٨% لتتحقق نحو ١ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ٠.٤ مليار جنيه) بنسبة ١٥.٥% لتتحقق ٢.٨ مليار جنيه.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٠.٦ مليار جنيه (بنسبة ٣.١%) لتتحقق نحو ١٩.٧ مليار جنيه (٠.٦% من الناتج المحلي).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٥٢% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك في الأساس في ضوء ارتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٦.٤% لتتحقق نحو ٨.٩ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ١٣.٥% لتتحقق نحو ٢.٢ مليار جنيه في ضوء تحسن أداء خدمات الاتصالات الدولية والمحلية، وخدمات التشغيل للغير.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ١٥% لتتحقق نحو ١.٢ مليار جنيه خاصة ارتفاع حصيلة كل من: الدمغة على عقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون والدمغة المتنوعة والدمغة على الاعلانات وخدمات النقل وخدمات التأمين.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١.٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٦.٨%) لتتحقق ٥.٥ مليار جنيه (٠.٢% من الناتج المحلي).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ١٤.٦% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

في ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٤٢.٧% لتتحقق نحو ٤.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

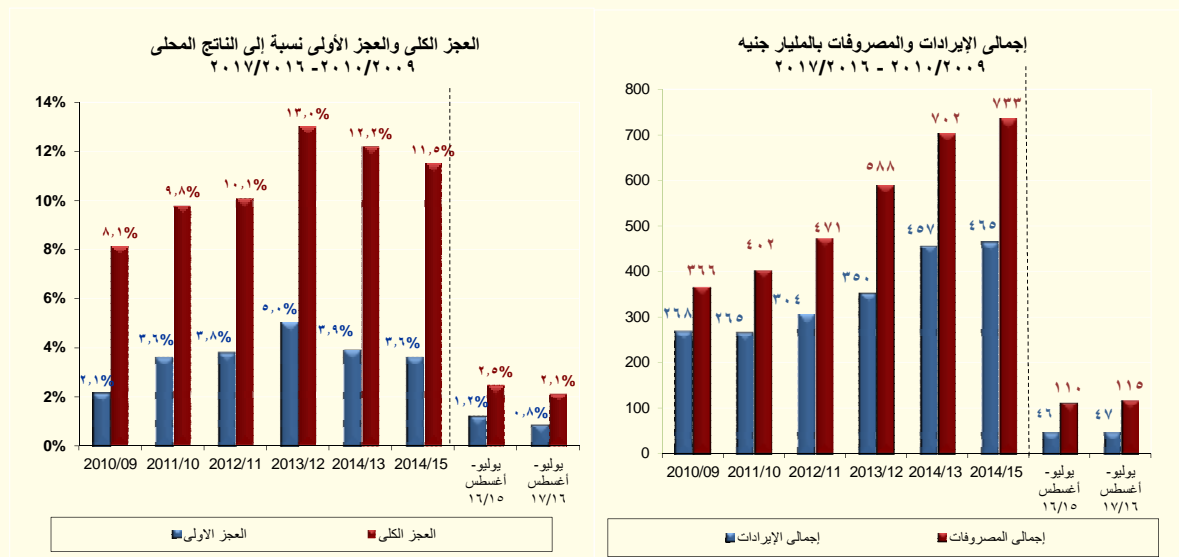
على جانب الإيرادات غير الضريبية

- حققت عوائد الملكية نحو ٣.٨ مليار جنيه لترتفع بنسبة قدرها ١٥.١% خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٣.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. حيث إرتفعت العوائد المحصلة من الهيئات الاقتصادية بنحو ٠.١ مليار جنيه (بنسبة ٢٧.٢%) لتتحقق نحو ٠.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٠.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

- **ارتفعت حصيله بيع السلع والخدمات بنحو ٠.٢ مليار جنيه (بنسبة ٨.٤%) لتحقق نحو ٢.٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٢.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ١٣.٣% لتحقق نحو ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).**

- **وعلى نحو آخر، فقد إرتفعت الحصيله من الإيرادات المتنوعة بنحو ٠.٣ مليار جنيه (بنسبة ٢١.٨%) لتسجل نحو ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.**

- **وقد إنخفضت المنح بنحو ٢.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.**



§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام في صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعي من خلال الإستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلي للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ١١٤.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٣.٥% من الناتج المحلي) لترتفع بنحو ٣.٧% عن نفس الفترة من العام المالي السابق وأن هذا الإرتفاع يعتبر الأدنى مقابل متوسط بلغ نحو ٢٦% خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام في ضوء الإصلاحات التي قامت بها الوزارة للسيطرة على الإنفاق العام.

- **زيادة مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنحو ٠.٩ مليار جنيه بنسبة ٢.٥% لتبلغ نحو ٣٤.٥ مليار جنيه (١.١% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة.**
- **زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٠.٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٣%) ليحقق نحو ٣ مليار جنيه (٠.١% من الناتج المحلي).**

- زيادة المصروفات على الفوائد بنسبة ١٧% لتصل إلى ٤١.٧ مليار جنيه (١.٣% من الناتج المحلي).
- زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٢.٤ مليار جنيه (٠.٢% من الناتج المحلي) بنسبة نمو قدرها ٧٤.٩% ليسجل نحو ٥.٧ مليار جنيه.
- وقد سجل الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نحو ٢١ مليار جنيه (٠.٦% من الناتج المحلي)، لينخفض بنسبة ٢١.٦% مقارنة بـ ٢٦.٦ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. في حين ارتفع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٠.٧ مليار جنيه (بنسبة ٧.٥%) ليحقق نحو ١٠.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلي:

• زيادة المساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٠.٤ مليار جنيه (بنسبة ٤.٧%) ليصل إلى نحو ٨.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

بينما سجل دعم السلع التموينية نحو ٣.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٨.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. حيث يرجع هذا الإنخفاض نتيجة لإختلاف توقيت شراء القمح المحلي والمستورد، ولا يؤثر على حجم الدعم بل هناك زيادة في دعم السلع التموينية بنسبة ١١.٦% بموازنة العام الحالي مقابل موازنة العام السابق.

- وقد سجل الإنفاق على المصروفات الأخرى نحو ٨.٧ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلي) بنسبة إنخفاض قدرها ٠.٣% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.

تطورات الدين العام: Ø

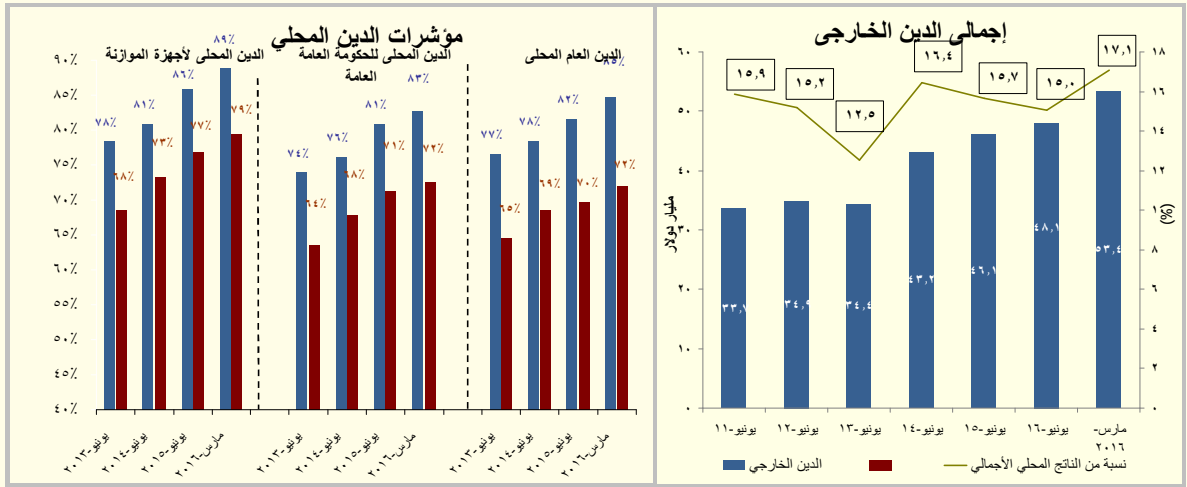
- بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ٢٦٧٦.٩ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٦ (حوالي ٩٦.٦% من الناتج المحلي).

- ومن الجدير بالذكر أن إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة قد بلغ نحو ٢٤٦٢.٣ مليار جنيه (٨٨.٩% من الناتج المحلي) في نهاية شهر مارس ٢٠١٦، مقابل ١٩٩٨.٢ مليار جنيه (٨٢.٢% من الناتج المحلي) في نهاية شهر مارس ٢٠١٥.

ترجع الزيادة في معدلات الدين المحلي لأجهزة الموازنة بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، إلى العبء الإضافي الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً إيجابياً على الأداء المالي لهذه الجهات.

- كما سجل إجمالي رصيد الدين الخارجي (حكومي وغير حكومي) حوالي ٥٣.٤ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠١٦ (١٧.١% من الناتج المحلي)، مقارنة بـ ٤٨.١ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلي خلال عام ٢٠١٣).

- كما سجل إجمالي الدين العام الخارجي للحكومة ٢٤.٥ مليار دولار (٧.٨% من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠١٦، مقارنة بـ ٢٥.٧ مليار دولار (٨% من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠١٥.



المصدر: وزارة المالية

التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ١٨.٣% مسجلاً ٢١٥١.٦ مليار جنيه في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٦، مقابل ١٧.٨% (٢١١٩.٧ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك من على جانب الأصول في ضوء ارتفاع صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي بنحو ٢٦.٢% سنوياً لتسجل ٢٢٥٧.٧ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٦.٨% (٢٢٢٢ مليار جنيه) في يوليو ٢٠١٦، مما فاق أثر انخفاض صافي الأصول الأجنبية، والذي سجل قيمة بالسالب بلغت ١٠٦.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل -١٠٢.٣ مليار جنيه خلال يوليو ٢٠١٦.

ارتفع معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليسجل ٢٩% (محققاً ١٧٥٤.٤ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٧.٨% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من القطاع الخاص مسجلاً ١٤.٥% ليصل إلى ٧٢٠.٧ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٣.٤% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ١٣.١% (محققاً ٥٠٨.٣ مليار جنيه) خلال أغسطس ٢٠١٦، مقابل ١١.٤% خلال الشهر السابق، بينما حقق معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع العائلي ١٨.٣% (محققاً ٢١٢.٣ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١٨.٥% خلال يوليو ٢٠١٦. تباطئ معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من قطاع الأعمال العام ليصل إلى ٢٩.٦% (ليحقق ٩٤ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٤٥.٧% خلال الشهر السابق.

أما على الجانب الآخر، فقد استمر معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية في الانخفاض بشكل ملحوظ ليسجل قيمة بالسالب قدرها ١٠٦.١ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقابل -١٠٢.٣ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذي شهده صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي حيث انخفض ليسجل -٥٩.٩ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ -٦٠.٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما تراجع معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية للبنوك، ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٤٦.٢ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقارنة بـ -٤١.٩ مليار جنيه خلال يوليو ٢٠١٦.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لكمية النقود ليسجل نحو ١٧.٢% (محققاً ١٥٤.١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١٥.١% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوي للنقد المتداول خلال أغسطس ٢٠١٦ ليسجل ٢٠.٥% (٣٦٢.٩ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٤.٩% خلال الشهر السابق، مما فاق أثر تباطؤ معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة المحلية حيث سجل ١٢.٤% (٢٣١.٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١٥.٥% خلال يوليو ٢٠١٦.

استقر نسبياً معدل النمو السنوي لأشباه النقود ليصل إلى ١٨.٧% (محققاً ١٥٥٧.٥ مليار جنيه) خلال أغسطس ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٨.٨% خلال الشهر السابق، حيث تباطأ معدل النمو السنوي للودائع الغير الجارية بالعملة المحلية والودائع الجارية بالعملة الأجنبية ليصل إلى ١٨.٣% (محققاً ١٢٢٩.٦ مليار جنيه) و ٤.٦% (محققاً ٧٥.٢ مليار جنيه)، على التوالي خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١٨.٦% و ٥%، على التوالي، خلال الشهر السابق. وقد ارتفع معدل النمو السنوي للودائع الغير جارية بالعملة الأجنبية بنحو ٢٥.٦% (محققاً ٢٥٢.٨ مليار جنيه) خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقارنة بـ ٢٥.١% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد سجل معدل النمو السنوي لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) نحو ٢٢% في نهاية يونيو ٢٠١٦ محققاً ٢١٢٣ مليار جنيه، مقابل ٢٢.٣% خلال مايو ٢٠١٦. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالي ٨٢.٩% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بـ ٣١.٣% في نهاية يونيو ٢٠١٦ مسجلاً ٩٤٢.٧ مليار جنيه، مقارنة بـ ٣٠.٤% خلال مايو ٢٠١٦. وبناء على ذلك، فقد استقر نسبياً نسبة الإقراض إلى الودائع في نهاية يونيو ٢٠١٦ لتصل إلى ٤٤.٤%، مقارنة بـ ٤٤.٥% خلال شهر مايو ٢٠١٦، بينما ارتفعت مقارنه بـ ٤١.٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٥. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر يوليو وأغسطس ٢٠١٦ لم تصدر بعد).

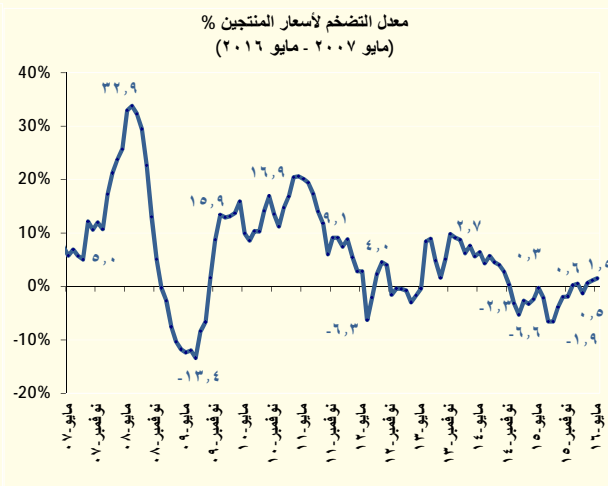
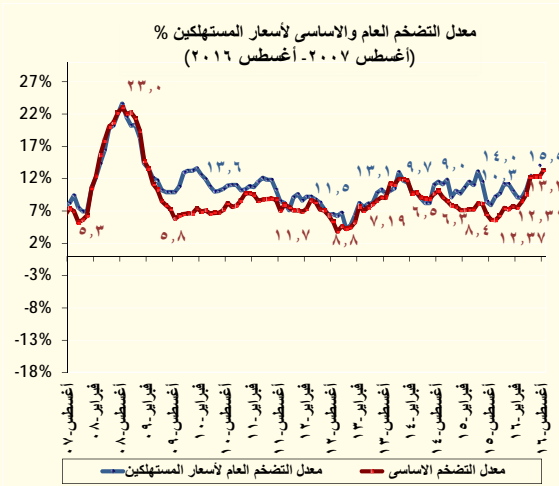
ارتفع رصيد الاحتياطي من العملات لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ١٩.٥٩ مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٦.٥٦ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. حيث شهد شهر سبتمبر تدفقات للداخل بنحو ٣ مليار دولار منهم؛ ٢ مليار دولار كوديعة من المملكة العربية السعودية و ١ مليار دولار كدفعة أولى من قرض البنك الدولي. وجدير بالذكر أن خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ تم ورود ١ مليار دولار كوديعة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

على نحو آخر، إستمر معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية في تسجيل معدل مرتفع محققاً ١٥.٥% في أغسطس ٢٠١٦ (وهو أعلى معدل تم تسجيله خلال السبع سنوات السابقة) مقارنة بـ ١٤% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٧.٩% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥. وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئي في ضوء أثر فترة الأساس وإنخفاض معدل التضخم لنفس الشهر خلال العام المالي الماضي (حيث إنخفاض معدل التضخم السنوي خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ بنحو ٠.٥ نقطة مئوية مقارنة بشهر يوليو ٢٠١٦). بالإضافة إلى إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوي لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٩.٣% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٨.٤% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٨.٢% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥.

كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى في الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوي خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" لتسجل ٨%،

مقابل ٢.١% خلال الشهر السابق، و"النقل والمواصلات" لتسجل ٦.٢%، مقابل ٣.٨% خلال الشهر السابق (في ضوء ارتفاع أسعار شراء المركبات وخدمات النقل)، و"الثقافة والترفيه" لتسجل ١٦.٧%، مقابل ١٢.٦% خلال الشهر السابق (في ضوء ارتفاع أسعار الرحلات السياحية المنظمة)، و"الأثاث والتجهيزات" لتسجل ١٤%، مقابل ١٣% خلال الشهر السابق (في ضوء ارتفاع أسعار الأجهزة المنزلية)، و"السلع والخدمات المتنوعة" لتسجل ١٥.٨%، مقابل ١٣.٩% خلال الشهر السابق (في ضوء ارتفاع أسعار الأمتعة الشخصية). كما استقرت عدد من المجموعات الأخرى عند مستويات مرتفعة "الرعاية الصحية" لتسجل ٣١%، و"التعليم" لتسجل ١١.٢%.

وخلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، فقد انخفض متوسط معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية ليسجل نحو ١٠.٢% مقارنة بـ ١١% خلال العام المالي السابق، والذي كان قد شهد عدد من الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة في يوليو ٢٠١٤ مثل زيادة أسعار المواد البترولية والكهرباء في إطار إصلاح منظومة الدعم ورفع أسعار السجائر.



على نحو آخر، فقد ارتفع معدل التضخم الشهري لحضر الجمهورية بنحو ١.٩% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٠.٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٠.٦% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥. حيث حقق معدل التضخم الشهري لمجموعة "الطعام والشراب" معدل مرتفع بلغ ١.٦% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٠.٨% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥.

كما استمر معدل التضخم السنوي الأساسي لأسعار المستهلكين Core Inflation في تحقيق معدلاً مرتفعاً ليسجل نحو ١٣.٣% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ مقارنة بـ ١٢.٣% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٥.٦% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥. بينما استقر متوسط معدل التضخم الأساسي السنوي خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٨% مقارنة بـ ٨.١% المعدل المحقق خلال العام المالي السابق. أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسي الشهري فقد حقق ٠.٦% خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ مقابل نحو ٠.٢% خلال الشهر السابق. الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء ارتفاع أسعار "السلع الاستهلاكية"، و"الخدمات

١/ يعكس معدل التضخم الأساسي التغير في الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهة).

الأخرى"، ليساهموا مجتمعين بنسبة ٠.٤٣ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسي الشهري، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار "السلع الغذائية" لتساهم بنسبه قدرها ٠.١٦ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسي الشهري، ومساهمة "الخدمات المدفوعة" بنسبة ٠.٠٣ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسي الشهري.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ١١.٧٥% و ١٢.٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٢.٢٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٢.٢٥%.

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قام في ١١ أكتوبر ٢٠١٦ بربط ودائع بقيمة ٢٠٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٢.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودايع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي.

فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد إنخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٢.٠% ليسجل ٤٠٤.٨ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة برصيد قدره ٤١٣.٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة الى ذلك، فقد إنخفض مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٣.٤% ليحقق ٧٨٨١.١ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بمستواه المحقق في نهاية أغسطس ٢٠١٦ والذي بلغ ٨١٥٨ نقطة. كما تراجع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ١.٦% ليحقق ٣٥١.٦ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ٣٥٧.٥ نقطة في نهاية أغسطس ٢٠١٦.

قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٢.٨ مليار دولار (-٠.٨% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل فائض قدره ٣.٧ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتي تلك التطورات التي شهدها ميزان المدفوعات في ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل الميزان الجاري عجزاً قدره ١٨.٧ مليار دولار (-٥.٥% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بعجز أقل قدره ١٢.١ مليار دولار (-٣.٧% من الناتج المحلي) خلال عام المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي في ضوء تراجع الميزان الخدمي والتحويلات، مما فاق التحسن الطفيف في الميزان التجاري، وذلك على النحو التالي:

— انخفض عجز الميزان التجاري بشكل طفيف ليصل إلى ٣٧.٦ مليار دولار (-١١% من الناتج المحلي) خلال عام الدراسة مقابل عجزاً قدره ٣٩.١ مليار دولار (-١١.٨% من الناتج المحلي) خلال عام المقارنة، وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها تأثر الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبترول. وتأتى تلك التطورات في ضوء تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٨.١% لتحقق ٥٦.٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٦١.٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. وقد جاء ذلك بالتزامن مع انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٥.٩% لتحقق ١٨.٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل نحو ٢٢.٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسي لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية (خام ومنتجات) لتصل إلى ٥.٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بـ ٨.٩

مليار دولار خلال العام المالي السابق، وذلك في ضوء انخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام بنحو ٤١.٣% في المتوسط خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من البترول الخام خلال عام الدراسة.^٢

— تراجع الميزان الخدمي بنحو ٥٩.١% ليحقق فائض قدره ٢.١ مليار دولار (٠.٦% من الناتج المحلي) خلال عام الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٥ مليار دولار (١.٥% من الناتج المحلي) خلال العام المالي السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ ٢٥.٢% لتصل إلى ١٦.٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بـ ٢٢ مليار دولار خلال عام المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسي لانخفاض الإيرادات السياحية لتسجل ٣.٨ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ٧.٤ مليار دولار خلال عام المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالي السياحية لتصل إلى ٥١.٨ مليون ليلة خلال عام الدراسة، مقابل ٩٩.٢ مليون ليلة خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

— انخفضت التحويلات الرسمية خلال عام الدراسة لتسجل نحو ٠.١ مليار دولار، مقارنة بـ ٢.٧ مليار دولار خلال عام المقارنة - والتي تضمن ١.٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية من المملكة العربية السعودية و ١ مليار دولار منحة نقدية من دولة الكويت - ولذلك فهذا لا يعتبر تراجع نظراً لما تضمنه عام المقارنة من موارد استثنائية.

§ شهد الميزان الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ١٩.٩ مليار دولار (٥.٨% من الناتج المحلي) خلال عام الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ١٧.٩ مليار دولار (٥.٤% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، ويأتي ذلك في ضوء:

— ارتفاع صافي التدفق للداخل في بند الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ليسجل ٦.٨ مليار دولار (٢% من الناتج المحلي)، مقابل صافي تدفقات للداخل بنحو ٦.٤ مليار دولار (١.٩% من الناتج المحلي) خلال عام المقارنة، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ٤.٥ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقابل ٣.٨ مليار دولار خلال عام المقارنة، وتحقيق الاستثمارات في قطاع البترول صافي تدفق للداخل قدره ١.٦ مليار دولار.

- سجلت استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفقات للخارج بنحو ١.٣ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بصافي تدفقات للخارج بحوالي ٠.٦ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١.٢٥ مليار دولار استحققت خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، والتي سبق إصدارها في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٥.

— ارتفاع صافي الاستثمارات الأخرى ليسجل تدفقات للداخل بنحو ١٤.٤ مليار دولار (٤.٢% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١٢.٥ مليار دولار (٣.٨% من الناتج المحلي) خلال العام المالي السابق، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين قصيرة الأجل صافي تدفق للداخل بنحو ٥.٨ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقابل ٥.٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، مما يعكس الثقة في الاقتصاد المصري في ظل قدرته على سداد

^٢ / وجدير بالذكر أن الصادرات من البترول الخام تمثل نحو ٦٢.٧% من إجمالي حصيللة الصادرات البترولية و ١٩% من إجمالي حصيللة الصادرات السلعية خلال عام الدراسة.

التزاماته الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الأصول والخصوم الأخرى صافي تدفقات للداخل بنحو ٨.٣ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ٧.٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

§ سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ٤ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٢.١ مليار دولار (-٠.٦% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد انخفض إجمالي عدد السياح الوافدين خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ ليصل إلى ٠.٥ مليون سائح، مقابل ٠.٩ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق. كما تراجع عدد الليالي السياحية خلال شهر الدراسة ليصل إلى ٣.٥ مليون ليلة، مقابل ٩ مليون ليلة خلال شهر أغسطس ٢٠١٥.